دور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة المعلومات المالية في بيئة الأعمال الجزائرية.

The Role of Accounting Conservatism in Reducing Earning Management Practices to Improve the Quality of Financial Information in Algerian Business Environment.

إسماعيل قزال [1]*، محمد زرقون [2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) (Ismailkezzal@gmail.com)

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) (Zergounemed@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2017؛ **تاريخ القبول**: 2017؛ **تاريخ النشر**: 01 ديسمبر 2018

ملخص: تهدف الدراسة إلى الوقوف على أهمية ممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي (سياسات الحيطة والحذر) في شركات المساهمة بالجزائر عند إعداد القوائم المالية بعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي SCF، بالإضافة إلى دور هذه الممارسة في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال الحد من انتهازية أصحاب القرار في الإفصاح عن أرباح على غير حقيقتها، ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بقياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة المدروسة باستخدام نموذج (Jain and Rezaee, 2004) مقياس نسبة المستحقات الإجمالية للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية، ولقياس ممارسات إدارة الأرباح قمنا باستخدام نموذج جونز المعدل 1995 المعتمد على المستحقات الاختيارية، ومن ثم صياغة نموذج خطي لمعرفة دور ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح كآلية لتحسين جودة المعلومات المالية، حيث اشتملت الدراسة على عينة من شركات المساهمة بلغت 47 للفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2015، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-ارتفاع درجة مستوى التحفظ المحاسبي بالمقابل انخفاض ممارسة إدارة الأرباح في القوائم المالية للشركات المساهمة الجزائرية ؛

-وجود تأثير معنوي سالب لسياسات التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية في شركات المساهمة الجزائرية المدروسة.

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي، تحفظ محاسبي، حيطة وحذر، إدارة الأرباح، جودة معلومات مالية.

Abstract :

this study aims to examine the importance of practicing the concept of accounting conservatism in algerienne firms, when preparing the financial reporting after years of adopting the accounting financial system SCF, In addition explaining the role of this practice in improving the quality of financial information by limiting the opportunism of decision-makers in the disclosure of unrealized profits, In order to achieve the objectives of the study we measured the level of accounting conservatism by using Jain and Rezaee, 2004 model, and Jones's 1995 model in measuring the earnings management, we designed a model to idinetify the role of accounting conservatism in reducing earning management practices as a mechanism to improve the quality of financial information, the study included a sample of firms during period from 2011 to 2012, the resuls of the study found :

-the level of earning management practices is low, Moreover a hight level of accounting conservatism in financial statements issued by algerienne firms.

-the level of accounting conservatism affects positively on financial information quality by reducing earning management practices.

Keywords : Financial accounting system, Accounting Conservatism, Prudence, Earnings Management, Financial Information Quality.

* المؤلف المرسل.

تمهيد :

تحظى شركات المساهمة بكثير من الاهتمام من قبل الأطراف ذات العلاقة، حيث تسعى هذه الأخيرة للحصول على معلومات موثوقة وملائمة تعتمد عليها اتخاذ قراراتها الاقتصادية، ويوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية يجب أن تتصف بصفات وخصائص نوعية معينة، وإذ تختلف هذه الخصائص باختلاف السياسات والطرق المحاسبية التي تتبعها الشركة، فمثلا قد يولي البعض اهتماما أكبر للقيمة العادلة على حساب التكلفة التاريخية، وقد يهتم الكثير بدرجة أكثر بسياسات التحفظ المحاسبي (إجراءات الحيطة والحذر) على حساب التفاؤل بالأرباح المتوقعة من أجل حد أصحاب القرار في الشركة من تضخيم لأربحها، ومن جهة أخرى يلقى مفهوم الحيطة والحذر اعتراضات كثيرة من العديد من الباحثين الذين يتهمونه بتشويه المعلومات المالية، والباحث في مجالات قضايا المحاسبة الحديثة يلاحظ تزايد اهتمام الكثير من الدراسات بموضوع التحفظ المحاسبي الذي كان ولا يزال موضوع دراسة خاصة في السنوات الأخيرة بعد الأزمة المالية العالمية وإفلاس العديد من الشركات الكبرى وعلى رأسها شركة Enron، حيث وجهت العديد من الاتهامات للشركات باستخدام سياسات محاسبية متحررة ترتب عنها الإفصاح عن أرباح على غير حقيقتها، ما نتج عنه الكثير من حالات التقاضي والإفلاس للكثير من الشركات، وهو الدافع الذي جعل بالكثير من الباحثين والمهتمتين بشؤون المحاسبة يطالبون ويؤكدون على إتباع سياسات محاسبية متحفظة لحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة، وتعزيز فرض استمرارية الشركة concern going.

وفي سياق بيئة الأعمال الجزائرية التي تعتبر فيها أن مهنة المحاسبة تشرف عليها الدولة، حيث أن الإجراءات والقوانين التي تصدرها من أجل تنظيم مهنة المحاسبة لها أهمية كبيرة في تحديد طبيعة وشكل القوائم المالية المفصح عنها، ويعتبر الإصلاح المحاسبي المتمثل في النظام المحاسبي المالي من أهم المواضيع المحاسبية الحديثة، وعلى ضوء ما سبق نصيغ التساؤل الرئيسي لدراستنا في الشكل التالي:

بعد سنوات من الإصلاح المحاسبي في الجزائر، **ما دور سياسات التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة المعلومات المالية في بيئة الأعمال الجزائرية؟** وبالتالي ترتبت عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد دلالات إحصائية لممارسة شركات المساهمة في الجزائر لسياسات محاسبية متحفظة؟
- هل توجد دلالات إحصائية لممارسة شركات المساهمة في الجزائر لإدارة أرباحها؟
- هل توجد دلالات إحصائية لتأثير سياسات التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية المفصح عنها ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- توجد دلالات إحصائية لممارسة شركات المساهمة في الجزائر لسياسات محاسبية متحفظة؛
- لا توجد دلالات إحصائية لممارسة شركات المساهمة في الجزائر لإدارة أرباحها؛
- توجد دلالات إحصائية لتأثير سياسات التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية المفصح عنها في شركات المساهمة الجزائرية.

الدراسات السابقة:

دراسة Basu,1997[1] بعنوان:

The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings

هدفت هذه الدراسة إلى قياس التحفظ المحاسبي من خلال العلاقة بين الربح المحاسبي والأسعار وعائدات الأسهم معتمدا على مؤشرات العوائد السوقية كمؤشر عن الأنباء السيئة والأنباء الجيدة، ويرى الباحث أن استجابة المحاسبون للأرباح التي تعكس الأنباء السيئة بشكل أسرع من الأرباح التي تعكس الأنباء الجيدة يعتبر دلالة على ممارسة للتحفظ المحاسبي، حيث افترض الباحث وجود علاقة انحدار عكسي بين الربح المحاسبي وعوائد الأسهم، بحيث يكون الربح المحاسبي هو المتغير التابع وعوائد الأسهم نكون المتغير المستقل، وللوصل إلى أهداف الدراسة طبق الباحث دراسته على بورصة نيويورك NYSE وبورصة أمريكا للأوراق المالية AMEX، للفترة 1963-1990.

وتوصلت الدراسة إلى أن درجة استجابة الأرباح للعوائد السلبية أكبر من درجة استجابتها للعوائد الايجابية، وهو مؤشر للممارسة التحفظ المحاسبي فالعينة المدروسة، كم أن الأرباح كانت أسرع استجابة للأخبار السيئة مقارنة بالأخبار الجيدة.

دراسة Badloe (2011)[2] بعنوان:

The quality of accounting information, a case of the Netherlands

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطور جودة المعلومات المالية بعد تطبيق هولندا لمعايير إعداد التقارير المالية IFRS سنة 2005، وكذلك معرفة تأثير كل من النظام السياسي والقانوني والمالي على تطبيق هذه المعايير في البيئة الهولندية، واشتملت الدراسة على عينة مكونة من 63 شركة

مدرجة في بورصة روتردام للفترة 2001-2009 وقام الباحث بتقسيم الفترة إلى فترة ما قبل تطبيق المعايير2001-2004 وفترة ما بعد تطبيق المعايير 2005-2009، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بقياس جودة المعلومات المالية من خلال قياس مستويات التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح و القيمة الملائمة للمعلومات المالية وفق المعايير المحلية الهولندية ومعايير إعداد التقارير المالية IFRS ، بافتراض أن تبني قواعد الحوكمة سوف يؤدي إلى حماية أكثر لمستخدمي المعلومة المالية من خلال انخفاض تقليل ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة الإفصاح المحاسبي من خلال تطبيق معايير إعداد التقارير المالية IFRS من خلال التعبير الواقعي لنشاط الشركة خاصة فيما يتعلق بالاعتراف بالأرباح الناتجة عن التقييم باستخدام القيمة العادلة وهو ما يتعارض مع مفهوم الحيطة والحذر حيث يرى الباحث أن التحفظ المحاسبي يعتبر قيدا على جودة المعلومات المالية، وأن المطلوب هو توخي مستوى معقول من الحذر عند التسجيل المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في فترة تطبيق معايير IFRS ساهم في تعزيز خاصية التوقيت الملائم لإتخاذ القرارات، انخفاض في مستوى جودة الإفصاح المحاسبي في فترة تبني معايير IFRS قواعد الحوكمة مقارنة بمرحلة معايير المحاسبة الهولندية، ارتفاع ملحوظ في ممارسة إدارة الأرباح بمقابل انخفاض مستوى التحفظ في فترة تطبيق معايير IFRS وقواعد الحوكمة.

دراسة Givoly, D. and Hayn, 2000[3]

The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative ?

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستويات التحفظ المحاسبي وذلك بتطوير نموذج يعتمد على المستحقات السلبية من خلال العلاقة بين المستحقات التشغيلية وغير التشغيلية والأرباح المعلنة والمتراكمة عبر الزمن والتدفقات النقدية، وذلك بافتراض أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مستحقات متراكمة تصبح أكثر سلبية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتطبيق النموذج على عينة مكونة من 896 شركة بياناتها المالية متوفرة لدى CRSP مركز البحوث لأسعار الأسهم للفترة 1950-1998، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض في المستحقات غير التشغيلية المتراكمة في عينة الدراسة بالمقابل تسجيل ارتفاع في المستحقات التشغيلية بالتالي يمثل مستحقات سالبة تدل على وجود تحفظ محاسبي، بالإضافة إلى وجود تأثير سلبي للتحفظ المحاسبي يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات من خلال تأجيل الاعتراف بالأرباح.

دراسة Juan Manuel García Lara, Beatriz García Osma, Fernando Penalva, 2013[4] بعنوان

Information consequences of accounting conservatism

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية على المعلومات المحاسبية، وافترضت الدراسة أن التحفظ المحاسبي يحد من ممارسات إدارة الأرباح بالإضافة إلى تأثير التحفظ على خاصيتي الملائمة والتوقيت المناسب وتماثل المعلومات والتي تعتبر مؤشرا على جودة المعلومات المالية، ولتحقيق هدف الدراسة شملت الدراسة على عينة من الشركات الأمريكية حيث بلغت 63.579 مشاهدة للفترة 1997-2007 بياناتها المالية متوفرة لدى CRSP مركز البحوث لأسعار الأسهم، وجاءت نتائج الدراسة مطابقة لحد كبير لكثير من الدراسات التي درست الشركات الأمريكية واعتمدت على نفس العلاقة باستخدام نفس الخصائص المحاسبية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي انخفاض ممارسات إدارة الأرباح، الشركات التي اتبعت سياسات محاسبية متحفظة خلال فترة الدراسة، إضافة إلى أن عدم الإفراط في الاعتراف بالخسائر والتقدير المعقول للأرباح يحد من مشاكل عدم تماثل المعلومات ويساهم في توفير معلومات مالية ملائمة.

دراسة أحلام عكسة 2016[5] أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى التغير في جودة القوائم المالية وذلك في ضوء ما أحدثته التغيرات الأخيرة في المفاهيم والممارسات المحاسبية وما أدت إليه من تغييرات في نوعية وشكل ومحتوى القوائم المالية، وذلك من خلال دراسة وتحليل الأثر الذي أحدثته هذه التغييرات في المفاهيم على نوعية وشكل ومحتوى القوائم المالية، وبيان قصور القوائم المالية المنشورة بالاعتماد على طرق قياس غير ملائمة، والتعرض للتجربة الجزائرية من خلال واقع تطبيقها للمفاهيم والممارسات المحاسبية الحديثة، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي، وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية.

وتوصلت الباحثة إلى أن من بين المفاهيم والمبادئ التي أتى بها النظام المحاسبي المالي نموذج القيمة الحقيقية (القيمة العادلة)، ومبدأ تغليب الواقع العملي على الظاهر القانوني، وتغير مفهوم مبدأ الحيطة والحذر، أو ما يعرف بالتحفظ المحاسبي في النظام المحاسبي المالي والذي لم يعد نفس المفهوم الذي كان عليه في المخطط المحاسبي الوطني والذي كان يمكن للمؤسسة بموجبه أن تقوم باحتساب الأعباء المتوقعة الحدوث وعدم احتساب الإيرادات المتوقعة الحدوث، إذ أصبح المفهوم الجديد لهذا المبدأ حسب النظام المحاسبي وفي إطار الصورة الصادقة يفيد بوجوب مراعاة درجة معقولة من الحذر عند ممارسة السلطة التقديرية اللازمة للتوصل إلى تقديرات في ظل ظروف عدم التأكد، وهذه تعتبر نقطة اختلاف جذرية مقارنة بما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني، فهذا سوف يؤدي إلى استبعاد الاستثمارات الوهمية أو ما يعرف بالمصاريف الإعدادية في المخطط السابق؛

– دراسة فؤاد صديقي، 2015[6] سلوك إدارة الأرباح في الكيانات الاقتصادية الجزائرية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي:

تهدف الدراسة إلى توضيح مدى ممارسة الكيانات الاقتصادية الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح في سياق تطبيق النظام المحاسبي من جهة، ومن جهة أخرى تفسير علاقة الارتباط بين هذه الممارسة والخصائص الاقتصادية للكيان وهي حجم الكيان، نسبة الاستدانة، وقطاع النشاط، واشتملت الدراسة على عينة مكونة من 61 شركة مختلفة الحجم للفترة الزمنية الممتدة من 2009 إلى غاية 2014، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث نموج جونز المعدل (1995) لقياس ممارسات إدارة الأرباح في العينة المدروسة، وتوصلت الدراسة إلى أن الكيانات الاقتصادية تمارس سلوك إدارة الأرباح في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى وجود ارتباط معنوي بين فترات تطبيق النظام المحاسبي وممارسة سلوك إدارة الأرباح، وتوصلت أيضا لعدم وجود تأثير معنوي لكل من عامل حجم الشركة ونسبة الاستدانة وقطاع النشاط، والشكل القانوني على سلوك إدارة الأرباح.

– دراسة بدر الزمان خفاني، مسعود صديقي، 2015[7] واقع ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الجزائرية وإجراءات استبعادها من التقارير المالية:

تسعى الدراسة إلى تقديم نموذج لمراجعي الحسابات يهدف إلى اكتشاف واستبعاد ممارسة المحاسبة الإبداعية من التقارير المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، ولتحقيق هذه الغاية شملت الدراسة عينة مكونة من الشركات البترولية للفترة 2012-2013، وتم استخدام نموذج جونز المعدل 1995 المعتمد على المستحقات الاختيارية لاستكشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لمراجعي الحسابات من أجل استبعاد هذه الممارسات، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير هام لمراجع الحسابات الخارجي في استبعاد ممارسات المحاسبة الإبداعية بتطبيق هذا النموذج المقترح.

مفهوم التحفظ المحاسبي:

-تعريف Watts[8]: اختصر تعريف التحفظ على أنه الاعتراف بأقل القيم المتاحة للأصول والإيرادات بالمقابل الاعتراف بأكبر القيم المتاحة للالتزامات والخسائر.

-تعريف Givoly and Hayan[9]: حيث يعرفونه على أنه ممارسة الحذر عند القياس والاعتراف بالدخل والأصول.

- تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB :التحفظ المحاسبي والذي هو مفهوم الحيطة Prudence حسب بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم 2 سنة 1980 بأنه رد فعل حذر لضمان أن عدم التأكد والمخاطر الملازمة لمواقف الأعمال تم أخذها بعين الاعتبار بدرجة كافية.

-تعريف GAAP[10]: التحفظ المحاسبي يعد نوعا من القيود التي تحكم عملية اختيار السياسة المحاسبية وإذا تبين للمحاسب أن هناك بديلين مقبولين للتقرير عن عنصر معين، في هذه اللحظة فإن المحاسب وفقا للتحفظ سوف يختار البديل الذي ينتج عنه دخل أقل وأقل قيمة للأصول.

الآراء المؤيدة والمعارضة لسياسات التحفظ المحاسبي:

1– الآراء المؤيدة:

-يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي إلى تجنيب وحماية المحاسبين من المخاطر الناجمة عن نشر معلومات محاسبية قد يثبت عدم صحتها فيما بعدكما يجنب من احتمالات مقاضاة الدائنين للشركة بسبب المبالغة في تقرير قيم الأصول؛[11]

- حسب C. Piot, P. Dumontier, R. Janin, 2010 [12] يساهم التحفظ المحاسبي من خلال الإفصاح عن الخسائر المحتملة في التوقيت المناسب في تخفيض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراجعي الحسابات من قبل حاملي الأسهم؛

- حسب (Mark Bangoli, Watts, 2005) [13]إن تبني التحفظ يقلل من السلوك الانتهازي للإدارة التي تسعى إلى تعظيم قيمة المؤسسة، وبالتالي فإنه يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية وذلك بزيادة توقع المعلومات المالية للأرباح وقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية؛

- يلبي التحفظ المحاسبي رغبات المساهمين بحيث يحد التحفظ المحاسبي من تضخيم الإيرادات من قبل الإدارة غير المستندة لحدث مالي طبيعي، لذلك فهم يحبذون استخدام القوائم المالية التي تتضمن أرقاما متدنية الأصول والإيرادات وأرقاما مبالغ بها للالتزامات والمصروفات حتى يكون لديهم هامش أمان معقول؛[14]

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أن ممارسة مفهوم الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي)، من شأنه أن يؤدي إلى كبح دوافع الإدارة لنشر معلومات محاسبية متفائلة قد يثبت لاحقا عدم صحتها، وعدم إعطاء فرصة للإدارة بالتلاعب بالأرقام المحاسبية، كما أن تطبيقه بشكل مدروس مبني على تقديرات أكثر قابلية للتحقق للأحداث من شأنه تقديم معلومات أكثر موثوقية.

2- الآراء المعارضة:

- يرى كل من عمر إقبال ومأمون القضاة، أن استخدام التحفظ المحاسبي يتعارض مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية مثل الحيادية، القابلية للمقارنة، والثبات والتمثيل الصادق، حيث يؤدي استخدامه مثلا في مجال تقييم بضاعة أخر المدة في حالة تقييمها وفقا لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل إلى تقييمها على أساس الكلفة في سنة وعلى أساس السوقية في سنة أخرى وهو ما يترتب عنه نقص الثبات والقابلية للمقارنة؛[15] وهو ما ذهب إليه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلى ميل مفهوم التحفظ المحاسبي للتناقض مع بعض الخصائص الأساسية لجودة المعلومات والتي من أهمها التمثيل الصادق والحيادية، وكذلك لخصائص النوعية المعززة والتي من أهمها قابلية التحقق؛[16]

يرى Lafond, watts, 2008[17] أن ممارسة التحفظ المحاسبي من شأنه أن يتعارض مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية مثل الحيادية، القابلية للمقارنة، والثبات، والمبالغة فيه يؤدي إلى الزيادة في مشكلة عدم تماثل المعلومات.

- ويعتمد مفهوم التحفظ المحاسبي لدرجة كبيرة على الرأي الشخصي للمحاسب فيما إذا كان البند أو العنصر يستحق الذكر أم لا، ويؤدي استخدام مفهوم إلى نوع من التحيز في التقارير المالية ولا يقوم على التقييم العلمي الحقيقي؛

- ويرى كل من F. Gigler, C. Kanodia, H. Sapra, R. Venugopalan, 2009[18] يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تقييد المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية ويضعف من قدرتها على التنبؤ الأمر الذي ينعكس على عقود المديونية ويخفض من كفاءتها؛

ومن خلال استعراض الآراء المعارضة لمفهوم الحيطة والحذر نرى أن هذه الانتقادات تأتي نتيجة تعارض هذا المبدأ مع الخصائص النوعية للمعلومات المالية خاصة تأثيره بالسلب على إظهار المعلومات المالية بصورتها الملائمة لاتخاذ القرار، وخاصة عند تحميل فترات محاسبية خسائر ومصاريف غير محققة، مما ينتج عنها انخفاض في قيمة الدخل وزيادته في الفترات اللاحقة مما يعطي فرصة للإدارة بممارسة إدارة الأرباح بالشكل السالب وهو ما يصطلح عليه بممارسات تمهيد الدخل.

دوافع التحفظ: أجمعت العديد من الدراسات على الدوافع التالية للتحفظ المحاسبي:

أولا: الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية: ميزت أغلب الدراسات نوعين للعقود هما:

أ- عقود المديونية:

تلعب الأرقام المحاسبية دورا إيجابيا عند إبرام عقود المديونية مع الدائنين وعند متابعة وتسوية تلك العقود بمعرفة هؤلاء الدائنين، وترجع أهمية الأرقام المحاسبية إلى دورها في تخفيض مخاطر انخفاض القيمة بعد التعاقد وحصول المنشأة على الدين فأهم ما يخشاه ويحتاط له المقرض أو الدائن هو اتخاذ الإقراض في وقت يكون فيه صافي أصول المنشأة مبالغا فيه بسبب الاعتراف المبكر بالأرباح وتأجيل الخسائر غير المحققة إلى المستقبل، وعليه فإن الباحثين يرون أن مخاطر انخفاض القيمة تخلق نوعا من الطلب على التحفظ المحاسبي لدى المقرضين، فالمقرض عادة يطلب قوائم مالية من المنشأة في ضوء معايير تحقق الأرباح والخسائر، فإن كان مستوى التحفظ في القوائم المالية منخفض فإن هناك حزمة من الإجراءات الوقائية التي يلجأ إليها المقرض؛[19]

ب- عقود مكافآت الإدارة وتوزيع الأرباح:

تعتبر عقود مكافآت الإدارة وتوزيع الأرباح أحد أهم التفسيرات للتحفظ المحاسبي على اعتبار أن التحفظ المحاسبي جاء نتيجة لتقنية التعاقد بين المنشأة والأطراف الخارجية، فالإدارة بطبيعة الحال تميل إلى التفاؤل فيما يتعلق بتوقعاتها المستقبلية لتحقيق أهدافها وأهداف موكليها، فتتبنى السياسات المحاسبية المحددة لمستوى التحفظ المحاسبي تتأثر بمستوى ونوع وهيكلية ثروات المديرون أنفسهم، فالمديرون الهيابون للمخاطر سيتبنون سياسات محاسبية متحفظة أكثر من غيرهم بهدف المحافظة على ثرواتهم ومراكزهم التي يستثمرون بها خبراتهم، كما تتوضح جليا عند الاختيار بين البدائل المتاحة قي حالات عدم التأكد؛[20]

ثانيا: تزايد حالات الإفلاس والتقاضي

وفق (Xinrong Qiang, 2007)[21] يسعى المدققين وأصحاب الدعاوي المحتملين للحصول على معلومات المالية أكثر تحفظا لأغراض الاستخدام التعاقدي، حيث يرى أن وجود درجات مقبولة من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية من خلال الاستجابة للأخبار السيئة مقارنة بالأخبار الجيدة، من شأنه أن يخفض من التكاليف القضائية المحتملة.

ثالثا: دافع التنظيم المحاسبي:

يقصد بالتنظيم المحاسبي تلك العوامل التي تحدد شكل تنظيم مهنة المحاسبة وكيفية إعداد المبادئ والسياسات المحاسبية في بلد ما، ودرجة التدخل الحكومي في تحديد هذا التنظيم وفرض سياسات أو مبادئ معينة ملزمة أو تحوز صفة القبول العام.[22]

رابعا: دافع الضرائب:

نظرا لأن الدخل الخاضع للضريبة وطرق حساب الدخل خاضع للضريبة يرتبطان بشكل كبير بمقدار الأرباح الظاهرة بقائمة الدخل فإنهما يؤثران على طريقة حساب هذه الأرباح، ويشكل مقدار الضريبة التي تدفعها الشركة دافع للشركة لتعديل المحاسبي ليتوافق مع الدخل الخاضع للضريبة، لذا تلجأ الشركات إلى تأجيل الاعتراف بالأرباح إلى الفترات اللاحقة وهذا يكون بممارسة التحفظ المحاسبي من أجل تجنب مقدار كبير من الضريبة.[23]

الممارسة المحاسبية للتحفظ المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS:

بالرغم من إلغاء خاصية الحيطة كأحد الخصائص النوعية المدعمة للمعلومات المالية من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية لسنة 2010 فهذا لا يعني خلو الممارسة المحاسبية وفق المعايير من مفهوم التحفظ المحاسبي، وهذا يمكن تبيانه من خلال بعض الأمثلة والمواقع لمفهوم الحيطة والحذر وفق المعايير المحاسبية الدولية في حد ذاتها في الشكل التالي:[24] (المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ترجمة عربي 2016، IAS/IFRS):

- ✓ **وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 02** : نجد حسب الفقرة 9 يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل؛
- ✓ **معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الممتلكات والمصانع والمعدات:** أشارت الفقرة 30 بأنه بعد الاعتراف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات على أنه أصل يتم تسجيل هذا البند بسعر تكلفته مطروحا منه أي استهلاك متراكم وأية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة.
- ✓ **معيار المحاسبة الدولي 36 انخفاض قيمة الأصول:** تنص الفقرة رقم 9 من المعيار بأنه يتعين على المنشأة في نهاية كل فترة إعداد تقارير تقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية انخفاض قيمة الأصل، وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، تقوم المنشأة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل؛
- ✓ **معيار المحاسبة الدولي رقم 37 المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة:** وفق الفقرة رقم 12 تعتبر كافة المخصصات محتملة لأنها غير مؤكدة من ناحية التوقيت والمبلغ، على أنه ضمن هذا المعيار يستعمل المصطلح "محتمل" للأصول والالتزامات غير المعترف بها لأن وجودها سيتأكد فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي واحد غير مؤكد أو أكثر ليس ضمن السيطرة الكاملة للمشروع، إضافة إلى ذلك يستعمل المصطلح "الالتزامات المحتملة" للالتزامات التي لا تلبي مقاييس الاعتراف؛
- ✓ **معيار الإبلاغ المالي رقم 5 لإعداد التقارير المالية الأصول غير المتداولة:** أشارت الفقرة 15 من المعيار أنه ينبغي على المنشأة أن تقيس الأصل غير المتداول (أو مجموعة التصرف)، المصنف على أنه محتفظ به برسم البيع بمبلغه المسجل أو قيمته العادلة مطروحا منها التكاليف حتى البيع، أيهما أقل.

الممارسة المحاسبية للتحفظ المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF:

حسب المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156 فإنه "يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للواقع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه"

– "ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتوجات، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء."

– "يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها."[25]

وحسب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها نجد:

في الفصل الأول: مبادئ عامة

القسم الأول:

– بخصوص تقييم الأعباء الفقرة 4.111"يترتب عن الأعباء المبينة بوضوح من حيث موضوعها والمحتملة بفعل أحداث طرأت أو جار حدوثها من قبيل الاحتمال تكوين احتياطات."

– "تحول الاحتياطات إلى النتائج عندما تزول الأسباب التي دعت إلى تكوينها"

وفي القسم الثاني قواعد عامة للتقييم:

– الفقرة 7.112 "عندا تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للاهتلاك، فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل. وحينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل، خسارة في القيمة.

– الفقرة 8.112 "تثبت خسارة قيمة أي أصل بانخفاض الأصل المذكور وبإدراج عبئ في الحسابات."[26]

الفصل الثاني: قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات

القسم الأول: التثبيتات العينية والمعنوية

– الفقرة 10.121 "إذا صارت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمتها الصافية المحاسبية بعد الاهتلاكات، فإن هذه القيمة تعود إلى القيمة تعود القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة."

– الفقرة 15.121 "تشكل نفقات البحث أو النفقات الناجمة عن طور البحث عن مشروع داخلي أعباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة ولا يمكن تثبيتها."

القسم الثاني: أصول مالية غير جارية (تثبيتات مالية)، سندات وحسابات دائمة:

– الفقرة 6.122 "يتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان لم تتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهتلكة. وتخضع كذلك عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، وهذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول."

القسم الثالث: المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ

– الفقرة 5.123 "عملا بمبدأ الحيطة، فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة انجازها الصافية. وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق.

– تدرج أية خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون. وتحدد خسائر القيمة في المخزونات مادة بمادة أو في حالة أصول متعاوضة فئة بفئة.[27]

من خلال ما سبق نجد أن النظام المحاسبي المالي ينص بوضوح على أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والحذر ويحدد كيفية معالجة وتقدير حالات عدم التأكد التي تواجه الشركة، كما نرى أن المواد والفقرات الواردة في النظام المحاسبي المالي تتوافق بشكل كبير مع معايير المحاسبة الدولية في مواجهة حالات عدم الـــــتأكد والاستجابة لها.

جودة المعلومات المالية من خلال مؤشر ممارسات إدارة الأرباح:

مفهوم جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF:

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى إنتاج وتقديم معلومات مالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا من خلال تشريع العديد من المبادئ والطرق المعمول بها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والتي توفر معلومات مالية عالية الجودة تستجيب لاحتياجات مختلف الأطراف المستخدمة لها.

ونجد أن النظام المحاسبي أشار إلى خاصية الموثوقية والشفافية من خلال المادة 10 من القانون رقم 11-07 المتضمن للنظام المحاسبي المالي والتي تنص " أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبلغيها"[28].

وتعرف المادة 03 من القانون 11-07 النظام المحاسبي المالي على أنه "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية."[29]

على غرار الدراسات التي تناولت جودة المعلومات المالية نجد أن الممارسات المحاسبية التي تخلو من التضليل والتحريف تعتبر مؤشرا مهما على موثوقية المعلومات المالية و مقياسا لجودتها، تساعد مختلف الأطراف المستخدمة لها في اتخاذ مختلف قراراتهم.

تعريف إدارة الأرباح:

– عرفت أمينة فداوي[30] إدارة الأرباح على أنها ممارسات متعمدة تتبعها الإدارة عند إعداد التقارير المالية للشركة مستغلة المرونة المحاسبية والسلطة التقديرية الممنوحة لها لتقدير بعض عناصر التقارير المالية بقصد التأثير على أرباح الشركة إما بالزيادة أو بالنقصان.

– تعريف(M.Akers, D. Giacomino , J.Gissel ,2007)[31]: عرفوا إدارة الأرباح على أنها تلاعب الإدارة بالأساليب المحاسبية للتأثير على الأرباح المعلنة، من أجل تحقيق أغراض معينة.

دوافع استخدام إدارة الأرباح

تناولت العديد من الدراسات الدوافع المؤدية إلى ممارسة إدارة الأرباح ويمكننا إيجازها فيما يلي:

أ– **الدوافع التعاقدية:** يمكننا تمييز نوعين من الدوافع التعاقدية للممارسة إدارة الأرباح إلى نوعين:

- دوافع عقود مكافآت الإدارة: نرى أن كلا من نظرية الوكالة ونظرية المحاسبة الايجابية تتفق على أهمية استخدام الشركات لعقود المكافآت والتعويضات والمنح للمدراء كوسيلة لتحفيزهم على العمل بأقصى جهد ممكن، لذا قد يستغل المدراء هذا التحفيز ويعمدون إلى تغيير نتائج الشركة الحقيقية، ووفق(Paul. M. Healy and James M. Wahlen)[32] تشكل دوافع عقود مكافآت الإدارة من أهم الدوافع الداخلية التي تدفع بالإدارة إلى إدارة الأرباح من أجل تعظيم المكافآت والمنح وتحسين التدرج الوظيفي.
- عقود الاقتراض: حسب (Akhgar M. Omid)[33]تسعى الإدارة إلى استخدام الأساليب والطرق المحاسبية التي تظهر أرباحا أكبر من حقيقتها من أجل تحسين شروط العقد.

ب- دافع الضريبة: يعتبر دافع تخفيض الضريبة من أهم الدوافع الخارجية لممارسة إدارة الأرباح وذلك باستغلال المرونة المحاسبية التي توفرها المبادئ المحاسبية من أجل تخفيض النتيجة.

ت- دافع سوق المال[34]: حسب (Scott and Pitman)، تنشأ دوافع إدارة الأرباح المتعلقة بسوق رأس المال عندما يكون لدى الإدارة تصور بوجود علاقة بين الأرباح المعلن عنها وقيمة الأسهم في السوق المالي، حيث تستخدم الإدارة أحكامها الشخصية والحرية المتاحة لها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما للتلاعب بالأرقام المحاسبية المعلن عنها وتحسين صافي الربح بهدف التأثير على أسعار الأسهم.

إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية: من أهم ممارسات إدارة الأرباح وفق النظام المحاسبي فيما يلي:[35]

1- طرق تقييم تكلفة المخزون: حيث نميز طريقتين هما استخدام التكلفة المعيارية من خلال قيم المواد الأولية مضاف إليها مصاريف الإنتاج ومصاريف اليد العاملة، بالإضافة إلى طريقة تطبيق سعر بيع المخزونات منسوب إلى هامش الربح الإجمالي؛

2- طرق تحديد نسب التقدم في عقود طويلة الأجل ويتم ذلك من خلال الطريقة المرجعية بإدراج الأعباء والمنتجات وفق نسبة التقدم في انجاز العمليات، بالإضافة إلى طريقة مرخص بها حيث يتم تسجيل المنتجات بقيم تعادل الأعباء المثبتة التي يكون تحصيلها محتملا؛

3- تقييم عناصر التثبيتات المعنوية والمادية: ونميز منها استخدام التكلفة التاريخية منقوص منها مجموع الاهتلاكات وخسارة القيمة، إضافة إلى إعادة التقييم وفق القيمة العادلة عند تاريخ إقفال الحسابات؛

4- تقييم ومحاسبة العقارات الموظفة ويتم ذلك بطريقة القيمة العادلة عند إقفال الدورة، بالإضافة إلى طريقة التكلفة منقوص منها مجموع الاهتلاكات وخسارة القيمة.

إضافة إلى ذلك توجد خيارات أخرى مثل درجة تقدير مؤونات التكاليف والأخطار، عمر اهتلاك التثبيتات وخسائر القيم.

علاقة التحفظ المحاسبي بممارسات إدارة الأرباح.

تعتبر دراسة (Watts and Zimerman, 1978)[36] من أهم الدراسات التي تناولت موضوع علاقة التحفظ المحاسبي بممارسات إدارة الأرباح، وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات الكبيرة في الغالب تختار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الربح، من أجل مكاسب ضريبية وتخفيف أعباء التكاليف السياسية والتنظيمية وتكاليف خطط حوافز الإدارة وغيرها من التكاليف الأخرى عكس الشركات صغيرة الحجم، ومن جهة أخرى أشارت (Lafond and Watts, 2008)[37] إلى أن سمعة المدير وإدارته ومكافآته وسعر سهم الشركة سيتأثرون بدرجة كبيرة بالقوائم والتقارير المالية للشركة، ولهذا سيكون للشركة دوافع أكثر من أجل ممارسة التحفظ المحاسبي من عدمه، وسيجعل التقيد بإدارة الأرباح يختلف حسب دوافع الإدارة وبالتالي سيكون لذلك تأثيرات متباينة على جودة المعلومات المالية.

وبالنسبة للحالة الجزائرية فإن الدوافع لكل من ممارسة التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح سيكون بدرجات متباينة نظرا لاختلاف الدوافع والأسباب، إلا أن غياب سوق مالي نشط سيكون له الأثر الكبير على توجه الإدارة أكثر إلى تخفيض الدخل عوض زيادته، وذلك مراعاة الجانب الضريبي وبدرجة أقل خطط الكفاءات وتوزيع الأرباح وهذا بتخفيض الدخل، وهو ما يعتبر إدارة أرباح بالشكل السالب ويصطلح عليه ممارسة تمهيد الدخل الذي يعتبر نوع من إدارة الأرباح بالشكل السالب هدفه التخلص من التباين في الأرباح الدورية للشركة مع مرور الوقت وتخفيض مقدار الضريبة المدفوعة.

منهجية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في بيئة الأعمال الجزائرية، ومن أجل التحقق فيما إذا كانت هناك علاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية، سيتم إجراء دراسة على عينة من الشركات المساهمة العاملة على المستوى الوطني والتي تتوفر بياناتها المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالتطبيق على مجموعة من النماذج القياسية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة العاملة في بيئة الأعمال الجزائرية، أما عينة الدراسة فقد شملت شركات مساهمة تنتمي إلى أربعة نشاطات اقتصادية هي البناء والأشغال، الصناعة، الخدمات، المحروقات، حيث بلغت العينة المدروسة 47 شركة (235 مشاهدة) تتوفر فيها الشروط التالية:

- توفر بياناتها المالية اللازمة لإجراء الدراسة والمتمثلة في قائمة الأصول والخصوم، وقائمة جدول حسابات النتيجة، خلال الفترة الممتدة من 2010-2015، وقد تم اختيار هذه الفترة لتشمل أطول فترة ممكنة لتمكن الباحث من إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة من أجل الوصول إلى أدق النتائج.
- وقد تم استثناء شركات القطاع المالي مثل شركات التأمين والبنوك نظرا لخصوصيتها ومسكها لمحاسبة خاصة.

أساليب جمع البيانات:

أ- المصادر الأولية:

تم الحصول على المعلومات المالية الخاصة بعينة الدارسة من خلال المتوفر من القوائم المالية المنشورة في موقع السجل التجاري https://sidjilcom.cnrc.dz، وبالرجوع إلى المواقع الرسمية التي تتوفر على القوائم المالية لبعض الشركات، بالإضافة إلى الاتصال المباشر ببعض الشركات المدروسة.

ب- المصادر الثانوية: وتتمثل في المقالات التطبيقية والدراسة السابقة المتعلقة بمتغيرات البحث.

أولا: قياس متغيرات الدراسة

1- قياس متغير التحفظ المحاسبي (مستقل):

مقياس نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية (Jain and Rezaee, 2004) TACC/EXBT

واستخدمت هذا المقياس كل من دراسة (Lobo and Zhou, 2006), (Zhan, 2007), (Wakil, 2011) حيث وفق دراسة Jain and Rezaee, 2004 التحفظ المحاسبي يؤدي إلى استمرارية المستحقات السالبة عبر فترة زمنية طويلة، لأن المستحقات تزيد الدخل عندما تأخذ الإشارة الموجبة، وتخفض الدخل عندما تأخذ الإشارة السالبة، ومع ثبات العوامل الأخرى، فإن الزيادة في المستحقات الإجمالية السالبة عبر فترة زمنية تعتبر مؤشرا على زيادة التحفظ، واستنادا لهذا النموذج فإنه كلما انخفضت نسبة المستحقات للأرباح المحاسبة قبل البنود الغير العادية زادت درجة التحفظ والعكس صحيح، حيث وفق هذا النموذج تعتبر الشركة متحفظة في سياستها المحاسبية إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد صحيح.

والمعادلة التالية توضح كيفية قياس التحفظ من خلال هذا النموذج:

$$CONSERVATISM = TACC/ EBXT$$

حيث:

EBXT: الأرباح قبل البنود الغير العادية.

TACC: المستحقات الكلية والتي يمكن حسابها بواسطة مدخلين مختلفين هما مدخل التدفقات النقدية والتي تحسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية، ومدخل الميزانية والتي سنستخدمها في هذه الدراسة من أجل تحديدها.

$$TACCit = (\Delta CAit - \Delta CLit - \Delta Chach\ it + \Delta STDEPTit - DEPINit) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

TACCit: مجموع المستحقات للشركة i في السنة t؛

ΔCAit: التغير في الأصول الجارية للشركة i في السنة t؛

ΔCLit: التغير في الخصوم الجارية للشركة i في السنة t؛

ΔChach it: التغير في الخزينة للشركة i في السنة t؛

ΔSTDEPTit: التغير في الديون القصيرة الأجل للشركة i في السنة t؛

DEPINit: مخصصات الاهتلاك ومخصصات المؤونات للشركة i في السنة t.

2- قياس إدارة الأرباح كمؤشر على جودة المعلومات المالية باستخدام المستحقات الاختيارية (نموذج جونز 1995)

تماشيا مع العديد من الدراسات التي استخدمت مقياس الخلو من إدارة الأرباح كمؤشر على جودة المعلومات المالية، سوف نستخدم المستحقات الاختيارية كمؤشر لإدارة الأرباح المحاسبية، ويعتبر نموذج جونز المعدل 1995 من قبل Dechow, Saloan, Sweeny

الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والذي أخذ بعين الاعتبار التغير في حساب العملاء، حيث يفترض النموذج ضمنيا أن التغير في المبيعات على الحساب يمكن أن يتأثر بالتلاعب الممارس من طرف الإدارة مقارنة بالمبيعات المسددة نقدا، والتي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس المستحقات غير الاختيارية، والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية، وتتمثل خطوات هذا النموذج فيما يلي:

الخطوة الأولى: تقدير المستحقات الكلية والتي سبق قياسها في المعادلة رقم 01.

والمعادلة التالية توضح كيفية حساب المستحقات الكلية وفق منهج الميزانية

$$TACCit = (\Delta CAit - \Delta CLit - \Delta Chach\ it + \Delta STDEPTit - DEPINit) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

الخطوة الثانية: تقدير معالم معادلة الانحدار

سيتم من خلال هذه الخطوة احتساب المستحقات غير الاختيارية NDACCit من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$TACit\ /Ait\text{-}1 = \alpha 1\ (1 / Ait\text{-}1) + \alpha 2\ [(\Delta REVit - \Delta RECit) /Ait\text{-}1] + \alpha 3\ (PPEit /Ait\text{-}1) + eit \ldots\ldots (2)$$

TACit: مجموع المستحقات للشركة i في السنة t؛

Ait-1: إجمالي أصول الشركة i في السنة t؛

ΔREVit: التغير في رقم الأعمال للشركة i في السنة t؛

ΔRECit: التغير في حساب العملاء للشركة i في السنة t؛

PPEit: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة i في السنة t؛

***eit*:** تمثل بواقي النموذج Residuals في معادلة الانحدار وهي تشير إلى المستحقات الاختيارية للشركة i في السنة t؛

α1، α2، α3: تمثل معالم نموذج الانحدار.

الخطوة الثالثة: تقدير المستحقات غير الاختيارية

باستخدام معالم نموذج الانحدار التي استخراجها في المعادلة السابقة α1، α2، α3 سوف نقدر المستحقات الاختيارية:

$$NDACit\ /Ait\text{-}1 = \hat{a}1\ (1 / Ait\text{-}1) + \hat{a}2\ [(\Delta REVit - \Delta RECit) /Ait\text{-}1] + \hat{a}3\ (PPEit /Ait\text{-}1) \ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث تمثل:

NDACit: المستحقات غير الاختيارية للشركة i في السنة t.

الخطوة الرابعة: تقدير المستحقات الاختيارية

تمثل المستحقات الكلية كل من المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، وبعد حساب المستحقات الكلية وتقدير المستحقات الاختيارية فإن المستحقات الاختيارية تمثل الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية وذلك من خلال العلاقة التالية:

$$DACit\ /Ait\text{-}1 = TACit\ /Ait\text{-}1 - NDACit\ /Ait\text{-}1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث تمثل:

DACit: المستحقات الاختيارية المقدرة للشركة i في السنة t.

العوامل المؤثرة:

الحجم **(LEV)**: سوف نقوم بقياس الحجم باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

المديونية **(DETT)**: سوف نقوم بقياس المديونية على أساس معيار مجموع الديون على إجمالي الأصول.

العائد على الاستثمار (ربحية الشركة) **(ROA) :** يتم قياسه بواسطة قسمة النتيجة على إجمالي صافي الأصول

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة نتائجها:

قاعدة القرار لقبول الفرضية أو رفضها: استخدمنا قيمة P- Value Sig التي تعد أصغر مستوى اختبار لقياس المعنوية الإحصائية.

- حيث نقبل الفرضية العدمية إذا كانت قيمة P- Value Sig أكبر من نسبة المعنوية والمحددة بـــ 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة.

- ونرفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة P- Value Sig أقل أو تساوي نسبة المعنوية والمحددة بـــ 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة.

1- اختبار ممارسات التحفظ المحاسبي:

جدول رقم 01 يوضح اختبار One Sample Test لقياس التحفظ المحاسبي في العينة المدروسة باستخدام مؤشر نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية (TACC) للفترة 2011-2015:

السنة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(t) المحسوبة	الدلالة المعنوية (sig)
2011	-8,089574468	58,4710099093	-1,066	0,292
2012	-7,933404255	23,4474959520	-2,612	0,012
2013	-4,270638298	21,1298887221	-1,710	0,094
2014	-5,187234043	15,8164921772	-2,682	0,010
2015	-17,010000000	39,3399793882	-3,139	0,003
فترة الدراسة 2011-2015	-8.4982	35.23894	-4.132	0.000

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نجد أن نتائج الدراسة أظهرت أنه توجد t-test سالبة في السنوات 2012، 2014، 2015، قدرت على التوالي- 2.612، 2.682-، 3.139- وبدلالة معنوية، ونجد أيضا أن 2011 و2013 إشارة t-test كانت سالبة قدرت بـــ 1.066- و1.710- ولكن بدون دلالة معنوية، ونلاحظ أيضا أن أعلى قيمة لـــ t-test سجلت سنة 2015، وبالمقابل سجلت أقل قيمة لـــ t-test سنة 2011، ومن خلال ما سبق يمكننا القول أنه يوجد مستوى للتحفظ المحاسبي في شركات المساهمة المدروسة وذلك نتيجة للإشارات السالبة لـــ t-test خلال فترة الدراسة الممتدة من 2011 إلى غاية 2015 والتي بلغت قيمتها 4.132- وبدلالة معنوية 0.000 أقل من 0.05، ومنه ووفق هذا الاختبار فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل بالفرضية البديلة H1 التي تفيد بأنه توجد دلالة إحصائية لممارسة العينة المدروسة لسياسات محاسبية متحفظة.

2- اختبار ممارسات إدارة الأرباح:

من أجل اختبار فرضية فيما إذا كانت شركات المساهمة المدروسة قد مارست تمهيد إدارة الأرباح خلال الفترة المدروسة قمنا باستخدام اختبار Binominal Test وهذا بعد بإعطائنا لمتغيرين وهميين لممارسة وعدم ممارسة إدارة الأرباح هما (1،0)، عن متوسط افتراضي يساوي 0.5.

جدول رقم 02 يوضح نتائج اختبار Binominal Test للممارسة إدارة الأرباح

التصنيف		عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	مستوى المعنوية (sig)	درجة المعنوية
المجموعة الأولى	الشركات الممارسة	106	45%	0.151	0.05
المجموعة الثانية	الشركات غير الممارسة	129	55%	0.151	0.05

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح لنا من خلال الجدول أن شركات المساهمة المدروسة التي مارست إدارة الأرباح بلغت 106 مشاهدة من إجمالي المشاهدات البالغة 235 مشاهدة والتي تشكل نسبة 45%، حيث تعتبر نسبة كبيرة وتقترب من نسبة 50 % أي تقربا نص العينة المدروسة وهو ما يشير إلى وجود ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في العينة المدروسة، في حين بلغت غير ممارسة لإدارة الأرباح 129 مشاهدة والتي تشكل 55% من إجمالي العينة، ووفق اختبار Binominal Test الذي يقوم بمقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بالتوزيع الافتراضي، حيث تشير قيمة Sig التي تكون أعلى من 0.05 إلى أن توزيع المشاهدات لا تختلف عن التوزيع الافتراضي، حيث نجد أن مستوى دلالة الاختبار بلغ 0.151 أكبر من مستوى معنوية عند 0.05 والذي يوضح عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين الشركات الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح، ومنه ووفق هذا الاختبار فإننا نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية العدمية H0 التي تفيد بأنه لا توجد دلالة إحصائية لممارسة العينة المدروسة لإدارة الأرباح.

3- تحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية: دور سياسات التحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح كآلية لتحسين جودة المعلومات المالية في بيئة الأعمال الجزائرية

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح.

3-1) تحليل نتائج اختبار مصفوفة الارتباط بيرسون:

جدول رقم 03 يوضح مصفوفة الارتباط للتحفظ المحاسبي مقاسا بنسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح والعوامل المؤثرة بإدارة الأرباح :

	معاملات الارتباط	ROA	DETT	LEV	TACC/EXBT	Earnings Management
Earnings Management	معامل بيرسون	0.227	-0.414	0.113	0.226	1
	المعنوية	0.000	0.000	0.085	0.000	-

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- هناك ارتباط موجب بين المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح وبين المتغير المستقل مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (مقياس التحفظ)، حيث بلغ معامل الارتباط 0.226 بمستوى معنوية 0.00 أقل من 0.05 مما يعني أن زيادة ممارسة إدارة الأرباح يرتبط بزيادة نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح حيث ارتفاع هذه الأخيرة يدل على انخفاض التحفظ المحاسبي وهو الأمر الذي يشير إلى العلاقة العكسية بين التحفظ المحاسبي وممارسة إدارة الأرباح.

- عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح والمتغير الضابط عامل الحجم، حيث بلغ معامل الارتباط 0.113 بمستوى معنوية 0.085 أعلى من 0.05.

- هناك ارتباط سالب بين المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح وبين المتغير الضابط عامل المديونية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.414- بمستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05 مما يعني أن زيادة ممارسة إدارة الأرباح يرتبط بانخفاض في المديونية.

- هناك ارتباط موجب بين المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح وبين عامل ربحية الشركة حيث بلغ معامل الارتباط 0.227 بمستوى معنوية 0.00 أقل من 0.05 مما يعني أن زيادة ممارسة إدارة الأرباح يرتبط بزيادة نسبة العائد على الاستثمار حيث تشير إلى العلاقة الطردية بين العائد وممارسة إدارة الأرباح.

3-2) تحليل نتائج اختبار الانحدار المتعدد:

جدول رقم 04 يوضح نتائج نموذج الانحدار المتعدد بين المتغير المستقل التحفظ المحاسبي مقاسا بنسبة المستحقات الإجمالية للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية (TACC) ومتغيرات العوامل المؤثرة وبين المتغير التابع إدارة الأرباح:

Model :01	R	R-deux	R-deux ajusté	ANOVA		Durbin – Watson	
				F	Sig		
	0.487[a]	0.238	0.224	17.842	0.000[b]	1.528	
Variable dépendante							
	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Statistiques de colinéarité	
Independent Variables	B	Erreur standard	Bêta	T	Sig	Tolérance	VIF
Constante	0.517	0.436		1.187	0.236		
TACC/EXBT	0.004	0.001	0.246	4.258	0.000	0.997	1.003
LEV	-0.068	0.045	-0.099	-1.497	0.136	0.761	1.315
DETT	-0.702	0.111	-0.451	-6.304	0.000	0.651	1.537
ROA	0.155	0.377	0.029	0.411	0.682	0.659	1.516

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

- يتضح لنا من خلال الجدول أن معامل الارتباط R قد بلغ 0.487 حيث تشير هذه النسبة إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (العوامل المؤثرة مع التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (إدارة الأرباح) هي 49%، وبلغت قيمة القوة التفسيرية R-deux بلغت حوالي 0.238 والقوة التفسيرية المعدلة لمعامل التصحيح بلغت 0.224 والتي تبين أن المتغيرات المستخدمة والتي هي التحفظ المحاسبي باستخدام مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح والعوامل المؤثرة يمكنها من خلال النموذج تفسير ما نسبته 22.4% من التباين في المتغير التابع (إدارة الأرباح) والباقي تفسره متغيرات أخرى، ويشير اختبار ANOVA الذي يقيس مدى ملائمة النموذج المستخدم، بمعنى مدى صلاحية المتغيرات المستقلة لتفسير التغير في المتغير التابع، حيث أشارت قيمة اختبار F= 17.842 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 ما يعني صلاحية النموذج المستخدم للتنبؤ بأثر التحفظ المحاسبي والعوامل الضابطة الأخرى على ممارسات إدارة الأرباح.

- وتشير قيمة اختبار Durbin – Watson إلى 1.528 وهي قريبة من القيمة 2 ما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي والمتسلسل في المتغير التابع وبالتالي صلاحية النموذج للتحليل.

- ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ أن قيم VIF للمتغيرات المستقلة هي أقل من (5)، مما يعني أن نماذج الدراسة لا تعاني من مشكلة التداخل الخطي.

وبالاعتماد على الجدول رقم 04 أيضا يمكننا استخلاص الملاحظات التالية:

- يوجد تأثير موجب وذو دلالة إحصائية بمعنوية أقل من 0.05 قدرت بـــ 0.000 بين نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح على ممارسة إدارة الأرباح، أي أن زياد نسبة المستحقات الإجمالية يؤدي إلى ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح، وتأتي هاته النتيجة لتتوافق مع نتيجة الارتباط الموجب، حيث يعني أن ارتفاع نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح تشير إلى انخفاض مستوى التحفظ في العينة وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح وهو الأمر الذي يوضح العلاقة العكسية بين التحفظ المحاسبي وممارسة إدارة الأرباح في العينة المدروسة، وبما أن الدلالة المعنوية أقل من 0.05 نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بوجود دلالة إحصائية لتأثير التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح.

- وأظهرت النتائج عدم وجود تأثير أعلى لعامل الحجم على إدارة الأرباح بمعنوية أعلى من 0.05 قدرت بـــ 0.136، وبما أن الدلالة المعنوية أعلى من 0.05 نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية التي تفيد بعدم بوجود دلالة إحصائية لتأثير عامل حجم الشركة على إدارة الأرباح.

- وأظهرت النتائج أن هناك تأثير سالب ذو دلالة إحصائية بمعنوية أقل من 0.05 قدرت بـــ 0.000 بين عامل المديونية وممارسة إدارة الأرباح، وتأتي هاته النتيجة لتتوافق مع نتيجة الارتباط السالب والذي يفسر على أن الشركات الأعلى مديونية هي أقل ممارسة لإدارة الأرباح، وبما أن الدلالة المعنوية أقل من 0.05 نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بوجود دلالة إحصائية لتأثير عامل المديونية على إدارة الأرباح.

- وأظهرت النتائج عدم وجود تأثير أعلى لعامل الربحية على إدارة الأرباح بمعنوية أعلى من 0.05 قدرت بـــ 0.682 ، وبما أن الدلالة المعنوية أعلى من 0.05 نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية التي تفيد بعدم بوجود دلالة إحصائية لتأثير عامل ربحية الشركة على إدارة الأرباح.

مناقشة النتائج:

بعد قيامنا بعرض نتائج قياس كل متغيرات الدراسة والمتمثلة في المتغير المستقل الرئيسي التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة (حجم الشركة، ومديونية الشركة، وربحية الشركة)، بالإضافة إلى المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح)، ومن ثم القيام بدراسة أثر درجة التحفظ المحاسبي على ممارسة إدارة الأرباح ومعرفة انعكاس ذلك على جودة المعلومات المالية المفصح عنها توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود مستوى للتحفظ المحاسبي في العينة المدروسة والتي تمثل شركات مساهمة العاملة في بيئة الأعمال الجزائرية، حيث تعتبر هذه النتيجة تعبر عن واقع الممارسة المحاسبة في الجزائر التي يغلب عليها الشكل القانوني بنسبة كبيرة بالإضافة إلى السلوك المحاسبي الحذر والموروث منذ القديم، حيث مازال يغلب على المحاسب في الجزائر الحيطة والحذر عند تقدير التكاليف الممكن تحملها بمقابل عدم التفاؤل بالأرباح الممكن تحقيقها وعدم الاعتراف إلا بعد تحقق السند القانوني الذي يثبت إتمام الصفقة أو المعاملة الاقتصادية الذي سوف ينتج عنها تدفق نقدي حقيقي؛

- بالرغم من وجود ظاهرة إدارة الأرباح في العينة المدروسة والتي بلغت نسبتها 45% من جهة وهي نسبة معتبرة، ومن جهة أخرى بلغت نسبة عدم الممارسة 55%، بالإضافة نتائج اختبار Binominal Test، يمكننا القول عدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح للعينة المدروسة المتمثلة في شركات المساهمة في الجزائر خلال الفترة المدروسة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية 2012 ويفسر ذلك إلى اختيار شركات المساهمة في الجزائر لسياسات وطرق محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربح بهدف تخفيض العبء الضريبي، إضافة إلى غياب دوافع إدارة

الأرباح المتعارف عليها بالإضافة إلى احتمال سعيها للتقليل في منح الموظفين التي تتحدد وفق الدخل المحقق،كما يفسر أيضا بسعي الشركات لمدروسة إلى جعل السلسة الزمنية أكثر استقرارا في الدخل وذلك بتخفيض الأرباح في السنوات التي تحقق فيها نتائج جيدة ونقلها إلى السنوات أقل ربحا وهو ما يصطلح عليه بممارسات تمهيد الدخل.

- وجود تأثير لممارسة سياسات الحيطة والحذر على ممارسات إدارة الأرباح، حيث أثبت نموذج الانحدار الخطي أنه كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي قلت ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي المساهم في عدم إعطاء صورة على غير حقيقتها، وهو ما ينعكس إيجابا على جودة المعلومات المالية، وتتماشى هذه النتيجة مع العديد من الدراسات التي تناولت علاقة التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح بتحسين جودة المعلومات المالية المفصح عنها.

- وجود تأثير معنوي سالب لعامل المديونية على ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن الشركات الأعلى مديونية هي أقل ممارسة لإدارة الأرباح، ويفسر ذلك إلى مساهمة شروط عقود الدين التي تضعها البنوك بهدف ضمان قدرة الشركات المقترضة على الإيفاء بشروط عقود الدين تساهم في التقليل من تضخيم الشركات لأرباحها عندها لجوؤها إلى البنوك لأجل تمويل مشاريعها الاستثمارية، وهو الأمر الذي يؤدي بالشركات إلى تقديم قوائم مالية تكون أكثر موثوقية ومعبرة عن واقع مركزها المالي، كما توصلت نتائج النموذج الخطي إلى عدم وجود تأثير معنوي لعامل الحجم وربحية الشركة على ممارسات إدارة الأرباح.

الخلاصة :

سعينا في دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على المفهوم المعاصر للتحفظ المحاسبي ومدى أهميته وتأثير استخدامه على موثوقية وملائمة المعلومات المالية، وذلك بتناولنا له من خلال الجانب النظري الذي استعرضنا فيه الدراسات الحديثة في الموضوع وعلاقته بممارسات إدارة الأرباح بالإضافة إلى دوافع استخدامه والآراء المؤيدة والمعارضة له، إضافة إلى تطرقنا إلى واقع مفهوم التحفظ المحاسبي في الممارسات المحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية بعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي وأهميته في الحد من إدارة الأرباح كآلية لتحسين جودة المعلومات المالية، وتوصلت الدراسة إلى:

- بالرغم من حذف مفهوم التحفظ المحاسبي كخاصية من الخصائص الداعمة للخصائص النوعية للمعومة المالية من الإطار المفاهيمي لـــمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلا أن معايير المحاسبية بعد تطرقنا لبعضها نجد وجود للممارسات محاسبية هي في جوهر الحيطة والحذر؛

- نص النظام المحاسبي في العديد من المواد بشكل صريح على تقدير ظروف حالات عدم التأكد وهو ما يدل صراحة على وجود خيارات محاسبية تتصف بالحيطة والحذر في النظام المحاسبي المالي؛

- أثبتت الدراسة التطبيقية وجود مستوى مرتفع للتحفظ المحاسبي خلال سنوات الدراسة بشكل متفاوت من سنة إلى أخرى، وفسر ذلك للخصوصية الاقتصادية والقانونية التي تميز البيئة الجزائرية بشكل عام ومهنة المحاسبة بشكل خاص؛

- وجود مستوى منخفض لممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة المدروسة، وفسر ذلك لعدم وجود دوافع قوية تدفع بأصحاب القرار إلى الزيادة في أرباح الشركات؛

- وجود لظاهرة إدارة الأرباح والتي بلغت نسبتها خلال فترة الدراسة 45% من عدد المشاهدات الإجمالية للعينة المدروسة، بالرغم من عدم وجود دلالات إحصائية لممارسة الشركات المدروسة لإدارة أرباحها؛

- أثبتت الدراسة التطبيقية وجود علاقة عكسية معنوية بين درجة التحفظ المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح تساهم في عدم الإفراط في الإفصاح عن أرباح على غير حقيقتها وهو ما يساهم في تعزيز جودة المعلومات المالية بزيادة درجة موثوقيتها، وهي نتيجة متوقعة تتوافق مع نتائج قياس المتغيرين، وتعكس واقع الممارسة المحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية التي في الغالب تتجه إلى تخفيض النتيجة بهدف تخفيف العبء الضريبي؛

- أثبتت الدراسة التطبيقية عدم وجود تأثير معنوي لكل من عامل حجم الشركة وربحيتها على ممارسات إدارة الأرباح؛

- أثبتت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي سالب لعامل مديونية الشركة وممارسات إدارة الأرباح، وفسر ذلك إلى دور شروط عقود الديون في زيادة مستويات التحفظ المحاسبي بمقابل انخفاض إدارة الأرباح للشركات المقترضة.

الهوامش والمراجع :

[1] - Sudipta Basu,The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings, Journal of Accounting and Economics , Vol. 24, 1997.

[2] - S.H. Badole, The qualitu ofAccounting Information: A case of the Netherlands, Master Thesis Accounting, Auditing and Control, Erasmus University Rotterdam, 2011.
[3] - Givoly, D. and Hayn,"The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative?", Journal of Accounting and Economics , Vol. 29, No. 3, 2000.
[4] - Juan Manuel García Lara, Beatriz García Osma, Fernando Penalva, Information consequences of accounting conservatism, European Accounting Review, Vol.23, No.2, 173-198, 2014.
[5]- أحلام عكسة، أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية، رسالة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2016.
[6]- فؤاد صديقي، سلوك إدارة الأرباح في الكيانات الاقتصادية الجزائرية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة الباحث العدد رقم 15، 2015.
[7]- بدر الزمان خمقاني، مسعود صديقي، واقع ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الجزائرية وإجراءات استبعادها من التقارير المالية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد رقم 08، 2015
[8] - Watts, R., "Conservatism in Accounting-part 1, Explanations and Implications, Simon School of Business, University of Rochester, 2003. Available at http://ssrn.com/abstract=414522.
[9]- Givoly, D. and Hayn, , "The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative?", Journal of Accounting and Economics, 2000, Vol. 29, No. 3, P. 291,
[10]- صلاح حسن علي سلامة، نموذج مقترح لقياس وتفسير تاثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة، مجلة الفكر المحاسبي، 2012، ص 560.
[11]- هدى محمد الشرقطلي، أثر التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة الشركة السوقية – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة عمان 2006-2013، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، 2015، ص 15.
[12] - Charles Piot, Pascal Dumontier, Rémi Janin, IFRS consequences on accounting within Europe, www.ssrn.com, 2010, P. 13.
[13] - Mark Bangoli, Susan G. Watts, Conservative Accounting Choices, Management Science, Vol. 51, No. 5, 2005, p. 791.
[14]- ليت أكرم مفلح، مدى فاعلية نموذج BASU لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البيئة الأردنية، دراسة إختبارية على البنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، 2014، ص24.
[15]- عمر إقبال، مأمون القضاة، عمر إقبال، اثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي، مجلة جامعة النجاح (العلوم الإنسانية) المجلد 28 العدد 4، 2014 ص 903.
[16]- ليت أكرم مفلح، مرجع سابق، ص24-25
[17] - Ryan Lafond, Ross L Watts, The Information Role of Conservatism, The Accounting Review, Vol. 83, No.2, 2008, P.476.
[18] - Frank Gigler, Chandra Kanodia, Haresh Sapra, Raghu Venugopalan, Accounting Conservatism and the Efficiency of Debt Contracts, Journal of Accounting Research, Vol. 47, No.3, 2009, P. 770.
[19]- مدثر طه أبو الخير، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي، مجلة التجارة والتمويل، 2008، العدد رقم 01، ص11.
[20]- هاني عبد الخليل حسانين الجارحي، مجلة إدارة الأعمال، مصر، العدد 144، 2014، ص60.
[21] - Xinrong Qiang, The Effect of Contracting, Litigation, Regulation, and Tax Costs on Conditional and Unconditional Conservatism: Cross-Sectional Evidence at the Firm Level, The Accounting Review, 2007, Vol. 82, No. 03, P. 764
[22]- أحمد محمد مصطفى موسى سليمان، دراسة إختيارية لفاعلية نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي لأرباح منظمات الأعمال في سوق الأوراق المالية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بور سعيد، مصر، 2012، ص 254.
[23]- حميده محمد عبد المجيد، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة-AUJAA، ص 184.
[24]- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين)، إصدار 2016، http://www.mediafire.com/file/6kxhh34cgc3db5
[25]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، بتاريخ 28 ماي 2008، ص 12.
[26]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، بتاريخ 25 مارس 2009، قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء وإدراجها في الحسابات، ص 6-7.
[27]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، بتاريخ 25 مارس 2009، قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء وإدراجها في الحسابات، مرجع سابق، ص 9-10-12-13.

[28]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 47، المادة رقم 10 من القانون 07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، ص

[29]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 47، المادة رقم 03 من القانون 07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، ص

[30]- أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص128.

[31] - Michael Akers, Don Giacomino, Jodi L. Gissel, "Earning Management and its Implications", The CPA Journal. 2007, Vol 77, No 8., P. 65.

[32] - Paul M. Healy and James M. Wahlen, A Review of the Earnings management Literature and its Implications for Standards Setting, 1999, Vol. 13, No 4, P. 375.

[33] - Akhgar M. Omid, Type of Earnings Management and the Effects Debt Contracts, Future Earnings Growth Forecast and Sales Growth, School of Doctoral Studies, European Union Journal, 2012, P 8.

[34]- بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 89.

[35]- فؤاد صديقي، مرجع سابق ص 164.

[36] - Ross L. Watts, Jerold L. Zimmerman, "Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards",The accounting Review, Vol. LIII, No 1, 1978, P. 118-119.

[37] - Ryan LaFond, Ross L. Watts, "The Information Role of Conservatism", The accounting Review, Vol. 82, No 2, 2008, P. 454.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

إسماعيل قزال، محمد زرقون (2018). دور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة المعلومات المالية في بيئة الأعمال الجزائرية. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية. المجلد 04 (العدد 02). الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ص.ص 13-28.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).